



**مبدأ التوازن بين مخاطر و ضمانات
الملكية للمشروع الاستثماري الاجنبي
دراسة في ضوء التشريع العراقي**

**The principle of balance between the
risks and guarantees of ownership
of the foreign investment project
study in the light of Iraqi legislation**

مقدمة

مبدأ السيادة يمنح الدولة الحق في تنظيم ملكية الأجانب للأموال (بما فيه حق المنع) لغرض حيازتها او استثمارها داخل الدولة. لكن إذا سمحت الدولة للأجانب بالتملك او الاستثمار فان ذلك سوف يمنح المستثمر وفقا للقانون الوطني حقا مكتسبا. ومن هذا المنطلق جاء موقف الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بمنع الاستحواذ على هذه الاموال الا بصورة اصولية مسببة وباتباع الاجراءات القانونية.^١

بيد ان مبدأ احترام الحقوق المكتسبة لا يرتب للمستثمر الاجنبي حقا مطلقا اذ يجوز للدولة طبقا لقواعد القانون الدولي ان تحد بحرية هيكلها الاقتصادي والاجتماعي. وان تستعمل من النظم والادوات القانونية ما يحقق منفعتها العامة ومصالحها الوطنية. وكذلك فان الدولة المستضيفة للاستثمار تختص من حيث الاصل بتنظيم حماية الاستثمار الاجنبي^٢ (مالم تكن ملتزمة بموجب قواعد دولية). لكن بالمقابل الدولة المستضيفة للاستثمار غالبا ما يكون من مصالحها الاقتصادية جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق

وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تراها كافية لجذب رؤوس الاموال لتحقيق اهدافها في التنمية. الدول في سعيها لتنمية اقتصادها الوطني ينبغي عليها ان تعمل على توفير المناخ الملائم لهذا النمط من الاستثمار. لعل أبرز الوسائل التي تلجا اليها الدولة المستضيفة للاستثمار في سبيل تحقيق تلك الغاية. هي النص في قوانينها الوطنية على قدر من الضمانات التي تهدف في حقيقتها الى توفير المناخ التنافسي في جذب الاستثمارات.^٢

ومع ذلك فان ضمانات الاستثمار الاجنبي تختلف من حيث الحجم والمدى من دولة الى اخرى. تبعا لاختلاف حاجة الدولة الى هذا النمط من الاستثمار وحسب الاهداف التي ترمي الى تحقيقها من استقطابه. ومن ثم فان الاختلاف في اهداف السياسة الاستثمارية للدول ينعكس على اختيارها لأسلوب معاملة الاستثمار الوافد.

هذه الدراسة تسعى الى عرض وتحليل مسألة التوازن في انظمة الحماية بين البلد المضيف للاستثمار و المستثمر الاجنبي وبيان الية التطبيق في ضوء التشريعات العراقية. لبيان اين اجاد المشرع وأين اخفق في خلق موقف متوازن. يسعى من جهة الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية لاعادة اعمار العراق ولكن من دون التفریط في حق الدولة السيادي في ضبط ايقاعها الاقتصادي والقانوني والتدخل في الوقت المناسب وفقا للمصالح العليا للبلد. حتى يصل هذا القدر الى القابلية على استعادة ما تملكه الشركات الأجنبية من مشاريع من خلال بوابة التاميم او المصادرة وما دون ذلك من الوسائل القانونية لتقليص الانتفاع بالملكية مثل الحراسة.

من خلال التحليل أعلاه برزت مشكلة كان لابد من تسليط الضوء عليها وتمثلت بتذبذب موقف المشرع العراقي تجاه الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب. هذا التذبذب عبر السنوات المتتالية كان قد ارسل رسالة سلبية للمستثمرين الأجانب عبرت عن ضبابية الموقف العراقي تجاه الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب. لذلك كان لابد من توضيح هذا الغموض مع بيان الأسباب التي أدت هذا التذبذب التشريعي في النص التشريعي او التطبيق. وتقديم المقترحات اللازمة لاستعادة كسب ثقة المستثمرين الأجانب في الضمانات المقدمة من قبل المشرع العراقي.

لذلك تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين. تم دراسة مبدأ التوازن في انظمة الحماية بين البلد المضيف للاستثمار و المستثمر الاجنبي في المبحث الأول. والذي بدوره قسم الى مطلبين: المطلب الأول هو عرض المخاطر وبيان صورها. والمطلب الثاني سيكون أليات الحماية. اما المبحث الثاني فخصص لدراسة الحالة العراقية. والذي ايضا قسم الى مطلبين: المطلب الأول هو اثر الفلسفة السياسية على الاستثمار الاجنبي. والمطلب الثاني سيكون بيان لنظم الحماية بموجب التشريعات العراقية وتقييمها.

المبحث الأول: التوازن في أنظمة الحماية بين البلد المضيف للاستثمار والمستثمر الاجنبي
المطلب الأول: عرض المخاطر وبيان صورها

على الرغم من تقديس الملكية الفردية الا ان ذلك لا يوفر الامان الكافي للمستثمر الاجنبي. إذا ان هذا الحق يكون دائماً عرضة للمساس به وانتزاعه من قبل الدولة. باستخدام النظم القانونية الداخلية لاسيما عند حصول التعارض بين مصلحة الطرفين (المستثمر-الدولة)^٤ او عندما تشعر الدولة ان استمرار تملك المستثمر للمشروع الاستثماري او مساهمته فيه يشكل ضرراً لمصالح الدولة لا يتناسب مع الفائدة المتأتية من استمراره في الاستثمار.^٥ ومن هنا فان الخشية من نزع الملكية يعد عائقاً مهماً امام استقطاب المستثمرين الاجانب. حتى وان توافرت فرص تحقيق الربح.^٦ ويقصد ب نزع الملكية . كل الإجراءات التي تتخذها الدولة ويكون من شأنها حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره. كالمصادرة والتأميم وفرض الحراسة ونزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء الجبري ومنع الدائن من استيفاء حقه أو التصرف فيه وتأجيل الوفاء بالدين إلى أجل بعيد . ويلاحظ عل هذا المفهوم أنه يتضمن قدراً كبيراً من المرونة . إذ يشمل أي إجراء تتخذه الدولة ويؤدي إلى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.

لذلك يتعين على الدولة المبادرة الى التخفيف من هذه الخشية وازالتها. ويتحقق ذلك من خلال فرض قدر كافي من القيود على انتزاع ملكية المستثمر الاجنبي ولأ يتم اللجوء اليه الا في اضيق الحدود مع الالتزام بأداء التعويض العادل.

الفرع الأول: الاستملاك والتأميم

أولاً: نزع الملكية للمنفعة العامة (الاستملاك)

الاستملاك يعني الاستحواذ على ملكية العقارات من الاشخاص وتمليكها للدولة بناء على مقتضيات المصلحة العامة مقابل تعويض عادل يدفع للمالك. ويوصف هذا القرار بأنه مظهر من مظاهر سيادة الدولة وحق من حقوقها التي تباشرها تجاه مواطنيها او الاجانب على حد سواء.^٧ الا انه يجب في مثل هذه الحالة ان يدفع للمالك تعويض مناسب طبقاً للقواعد النافذة في الدولة التي تتخذ هذه الاجراءات.^٨ علاوة على ذلك اعتبر بعض الفقهاء التعويض كركن في القرار الاداري الصادر بالاستملاك. بعبارة اخرى عدم وجود التعويض في قرار الاستملاك يجعله باطلاً. من صفات التعويض ان يكون كاملاً وسابقاً على نزع الملكية.^٩

وتتعدد صور الاستملاك في البيئة القانونية العراقية. فقد يتخذ شكل استملاك رضائي. ويتم هذا النوع من الاستملاك عن طريق التفاوض بين هيئة الاستملاك والمالك .حسب الصلاحية الممنوحة بموجب المادة رابعاً من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨١. اذا تم الاتفاق مع المالك بحال العقار الى المثلث لغرض تقدير قيمته. ووفقاً لاحكام المادة السادسة عشر/ اولاً من قانون الاستملاك يصبح قرار الاستملاك ملزماً للطرفين اذا وافق عليه المالك تحريراً او مضت ١٠ ايام على تبليغه به دون اعتراض لدى هيئة التثمين. اما اذا اعترض احد الطرفين على قرار التثمين خلال المدة المذكورة. فتلغى اجراءات

الاستملاك. وعلى المستملك ايداع ثمن العقار وتسجيل العقار باسم الجهة المستفيدة في دائرة التسجيل العقاري خلال ٦٠ يوما بعد قرار المثلن . واذا لم يقيم المستملك بهذا الايداع جاز للمالك سحب الموافقة وفقا لاحكام المادة ٨ من القانون المذكور.^{١٠} وقد يكون استملاكاً قضائياً اذا لم يتم الاتفاق مع مالك العقار على الاستملاك الرضائي .خول قانون الاستملاك دوائر الدولة طلب استملاك جزء او كل العقار لغرض تنفيذ مشاريعها. والاستملاك القضائي يتم بطلب من الدائرة الراغبة بالاستملاك الى المحكمة التي يقع العقار ضمن نطاقها المكاني على ان يبين في الطلب كافة التفاصيل المتعلقة بالعقار واسباب الاستملاك.تدقق المحكمة توفر الشروط القانونية في الطلب خلال عشرة ايام. استنادا الى قانون الاستملاك يعتبر النظر في دعاوي الاستملاك من الامور المستعجلة. قرار المحكمة بالقبول او الرفض قابل للاستئناف خلال ١٥ يوما من صدور قرار المحكمة.^{١١}

وهناك أيضا الاستملاك الإداري.ويتم اللجوء الى هذا النوع من الاستملاك بالنسبة للملاك العائدة للدولة . يتم تقدير التعويض في هذا النوع من الاستملاك باتفاق الطرفين ويجوز اللجوء هيئة التثمين. في حالة الاختلاف يفصل الوزير المختص بين الطرفين اذا كانوا من نفس الوزارة وبحال الموضوع الى مجلس الوزراء اذا كان الطرفين تابعين الى وزارتين مختلفتين.^{١٢}

اما اذا كان الاستيلاء مؤقتا على المنقول او العقار العائد للمستثمر الأجنبي سمي ذلك الاجراء والصادر بموجب قرار اداري بالاستيلاء المؤقت.^{١٣}

ثانياً: التأميم

يعد التأميم من النظم القانونية القديمة نسبياً.اذ ترجع اولى تطبيقاته الى عام ١٩١٧ عندما فقد مبدأ الملكية الفردية طابعه المطلق في كل من روسيا والمكسيك وكان ذلك في الواقع مظهراً لتطور عميق في مفهوم الملكية التي انتقلت من طور الحق المقدس المطلق. لتصبح حقاً ذا وظيفة اجتماعية.^{١٤}

أي أن الملكية وسيلة يضعها المجتمع في يد الفرد لتحقيق الصالح العام. وقد اقتضى هذا المفهوم القانوني الجديد لحق الملكية النظر إلى سلطات المالك عل نحو نسبي يختلف بحسب ظروف الزمان والمكان. بحيث يمكن تصور زوال الملكية الفردية وفق حاجات المجتمع لتحل بدلا عنها صورة جديدة من الملكية الجماعية للأمة.^{١٥} وبذلك تأكدت الحاجة إلى التأميم بوصفه الأداة الفنية والقانونية لتحقيق الانتقال المنشود من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة وقد وجدت كل من التجربتين الروسية والمكسيكية صدقاً في كثير من دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وبالاخص الدول النامية التي اتخذت من التأميم وسيلة للتخلص من التبعية الاقتصادية.^{١٦}

وأياً كان الأمر فإن بحث التأميم بوصفه عائقاً للاستثمار الأجنبي يقتضي معرفة مدى حجية قرارات التأميم التي تتخذ في دولة معينة. ويراد التمسك بها والاحتجاج بأنارها القانونية في مواجهة الدول الأخرى. فهل يكون قرار التأميم ذا أثر إقليمي فحسب. إذ يرتب آثاره القانونية على المشروعات القائمة في إقليم الدولة المؤمة فقط أم أن تلك الآثار

تترتب كذلك عل الصعيد الدولي أيضاً ؟ بعبارة أخرى هل يمتد حق الدولة في التأميم ليشمل الممتلكات التي تقع في إقليم دولة أخرى ؟ أم أن هذا الحق يتعارض مع سيادة الدولة التي توجد فيها تلك الممتلكات؟

يذهب بعض الفقه إلى أن قرار التأميم غير قابل لترتيب أي أثر قانوني. إقليمياً أو دولياً. لمخالفته للمبادئ المعترف ما في الدول المتقدمة.^{١٧} وقد تبلور هذا الاتجاه في معرض إجراءات التأميم السوفياتية. حيث اتخذت الدول الغربية موقفاً عدائياً من تلك الإجراءات بوصفها تصرفاً غير مشروع في ذاته. وباطلاً من وجهة النظر القانونية. ولا يرتب أية آثار قانونية حتى بالنسبة إلى المشروعات التي تقع إقليمياً في حدود الاتحاد السوفياتي والأموال الخاضعة لسيادته.^{١٨} وسار القضاء في الدول الغربية آنذاك على الاتجاه ذاته. إذ تقرر أحكامه أن التأميم يعد خروجاً على النظم القانونية المعروفة في العالم المتمدن. ومن ثم لا يتصور أن يقوم بشأنه تنازع القوانين وأن تعتد به أو بآثاره القانونية محكمة أجنبية.^{١٩} ولعل من أبرز التطبيقات القضائية لهذا الاتجاه هو ما ذهب إليه محكمة السين المدنية حيث وصفت قرارات التأميم السوفياتية بأنها عمل من أعمال الغصب والعنف استكملت كافة عناصر جريمة السرقة (اختلاس مال منقول مملوك للغير) المنصوص عليها في المادة رقم (٣٧٩) من قانون العقوبات.^{٢٠}

بيد أن هذا الاتجاه لم يكن من الممكن أن يستمر طويلاً ولا سيما بعد أن اعترفت الدول الغربية بالحكومة السوفياتية.^{٢١} إذ إن هذا الاعتراف يتعارض في واقع الأمر مع إنكار أهم مظهر من مظاهري سيادة الدولة وهو حقها في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي. أن قرار التأميم يحسد هذا الأثر بوصفه عائقاً أمام استقطاب رأس المال الخارجي. مما يقتضي من الدولة توفير الحماية القانونية الملائمة والضمان الكافي للاستثمار الاجنبي الوافد من العائق المذكور.^{٢٢}

ثالثاً: المصادرة

ومن الاعمال الاخرى التي تنقل بموجبها الاموال والحقوق المالية العائدة للمشروع الاستثماري من تحت يد مالكيها جزئياً او كلياً ومن دون مقابل الى الدولة. وتمارس هذه السلطة باعتبارها صاحبة السيادة.^{٢٣} وتتخذ المصادرة صورتين فهي اما مصادرة ادارية وتقوم بها الادارة لاعتبارات تتعلق بالأمن والصحة والاداب العامة وكذلك والسلامة المجتمعية كقيام السلطة الادارية بمصادرة عقارات معينة مثلاً لحماية للطبقة الشابة. او اعتبارات مزدوجة كان تجمع الطابع السياسي مع الاجتماعي مثل المصادرة الادارية التي تعقب الثورات او الحروب بهدف تصفية بعض الطبقات او محاسبة من تعاونوا مع الاعداء ولا تستلزم المصادرة الادارية صدور حكم قضائي مباشرته.^{٢٤} جدير بالذكر ان المصادرة الادارية كانت قد نظمت تشريعياً في العراق وفقاً لقانون المتآمرين ومفسدي نظام الحكم رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ وقانون اللاجئين رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩.

رابعاً: فرض الحراسة

ان فرض الحراسة والتي غالباً ماتكون اما بناء على قرار قضائي او اداري هي احدى القيود التي ترد على ملكية المستثمر الأجنبي بحيث تغل يده في ادارة امواله و يحل الحارس الذي

تعينه السلطة الادارية محله في مباشرة هذه المهمة بحيث يكون ذلك لمصلحة أصحابها.^{٢٥}

الادارة تسعى من خلال فرض الحراسة أما لضمان سير مرفق عام كان المستثمر قد اخل بدارته وفقاً لبنود عقد الاستثمار. أيضاً قد يكون الهدف هو حماية البلاد من الاخطار التي قد يتسبب بها بعض المستثمرين الاجانب أو قد يكون الهدف هو التحفظ على أموالهم اذا ما ارتكبو اعمالاً من شأنها الاضرار بالمصالح القومية للدولة.^{٢٦}

المطلب الثاني: أليات الحماية

الفرع الأول: حظر نزع الملكية

تقرر بعض قوانين الاستثمار حظر نزع ملكية المشروع الاستثماري الاجنبي. بهدف طمأنة المستثمر وتشجيعه على مزاولة النشاط التجاري . لكن هذا الحظر قد يكون مطلقاً وقد يكون مشروطاً بشروط معينة.

أولاً: الحظر المطلق لنزع الملكية

يقصد بذلك ان يقرر قانون الاستثمار بنص صريح حظر نزع ملكية الاستثمار الاجنبي . وينصرف هذا الحظر الى قوانين نزع الملكية التي تصدر في المستقبل. فاذا صدر قانون عام يقضي بتأميم مشاريع معينة دون تحديد المشروعات القائمة بها . فان هذا القانون لن يسري على المشروعات الاجنبية.^{٢٧} ويعد هذا الحظر في الواقع حافزاً مهماً لتشجيع تدفق راس المال الاجنبي الى الدولة المستقطبة للاستثمار. لكن اعتبره بعض المراقبين مبالغاً في ضمان هذا النمط من الاستثمار.^{٢٨} ذلك ان تشجيع الاستثمار الاجنبي لا يعني تنازل الدولة عن حقها في تأميم المشروعات الاجنبية فالحق في التأميم قد استقر في القانون الدولي المعاصر. كمظهر من مظاهر سيادة الدولة ووسيلة من وسائل عملها لتحقيق الصالح العام. وهو حق يسلم به الجميع مادام يقترن بتعويض المتضررين من تطبيقه.^{٢٩} وقد تعزز هذا الاتجاه بمقتضى قرارات دولية متعددة . لعل اهمها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (١٨٠٣) في ١٤ / ١٠ / ١٩٦٢ الذي يقر حق كل دولة في تأميم الممتلكات الاجنبية في اقليمها مقابل تعويض ملائم.^{٣٠}

وأياً كان الأمر. فإن هذه الدراسة لا ترجح عموماً الاتجاه الذي يقضي بالحظر المطلق لنزع ملكية الاستثمار الأجنبي. وترى بأن الحظر المطلق وإن كان يحمل في طياته تشجيعاً كبيراً لهذا النمط من الاستثمار. بيد أنه يتضمن في الوقت ذاته تقليصاً لسلطات الدولة المستقطبة للاستثمار وتقييداً لحقها في تنظيم انماطها الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك فإن النص على إعفاء الاستثمار من قوانين التأميم وقرارات المصادرة والاستملاك لا يترتب عليه حرمان الدولة من اختصاصها التشريعي العام بما في ذلك اختصاصها في إصدار قوانين التأميم وقرارات المصادرة والاستملاك للمنفعة العامة. كما أن قانون الاستثمار. شأنه شأن أي قانون داخلي. يكون دائماً عرضة للتعديل والإلغاء . دون أن يترتب على ذلك أية مسؤولية قانونية على عاتق الدولة التي أصدرت التشريع. إذ لا يعد إلغاؤها أو تعديلها لذلك التشريع خروجاً عن قواعد القانون

الدولي الا اذا كانت ملتزمة بموجب شرط الثبات التشريعي فان اي تغيير في القانون لايسري على المستثمرين السابقين .

ثانياً: الحظر المشروط لنزع الملكية

ومقتضى ذلك أن يحيز قانون الاستثمار او القوانين ذات الصلة نزع ملكية الاستثمار الأجنبي. ولكن بشروط معينة ينبغي توافرها لإمكان جراء ذلكوفقاً لاحكام القانون الدولي.^{٣١}

وياتي في مقدمة هذه الشروط شرط توفر مقتضيات المصلحة العامة .يتوافر هذا الشرط في الإجراء القانوني الذي تتخذه الدولة للاستيلاء على المشروع التجاري الأجنبي. إذا كان يهدف بصفة أساسية إلى تحقيق مصلحة عامة للدولة أو لإحدى هيئاتها. أما الإجراء الذي يقتصر هدفه على تحقيق منافع خارج مقتضيات المصلحة العامة فلا يعد عاملاً من عوامل اللجوء إلى نزع الملكية . ويجب ملاحظة أن شرط المنفعة الوطنية يعد ركناً أساسياً لشريعة قرار استيلاء الدولة على املاك المشروع الاستثماري الأجنبي. لذا تنص عليه الكثير من قوانين الاستملاك.^{٣٢}

كذلك يتم تقييد نزع الملكية بوجوب مراعاة أحكام القانون الوطني. ويعد هذا القيد ضماناً مهماً للمستثمر الأجنبي. ذلك أنه يعني ضرورة إصدار قرار الاستيلاء طبقاً للإجراءات والضمانات القانونية الواردة في القانون الداخلي للدولة المستقطبة للاستثمار. إضافة إلى ما يتطلبه معيار الحد الأدنى لمعامله الأجانب في القانون الدولي.^{٣٣} هذا القيد بهذا الوصف يضيف على الأموال المستثمرة حماية ضد الإجراءات التعسفية التي قد تتخذها السلطة العامة في الدولة خرقاً للقانون الوطني والقواعد الخاصة بمعاملة الأجانب المقررة في القانون الدولي.^{٣٤} كما أنه يعني من جهة أخرى ضرورة إصدار قرار الاستيلاء من سلطة ذات اختصاص وطبقاً لقواعد القانون الوطني .ويقصد بذلك في الواقع توفير الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي ضد الإجراءات التعسفية التي قد تتخذ من قبل سلطة غير مختصة.

من جهة أخرى يركز الفقه والقضاء الدولي على عدم التمييز في نزع الملكية. إذ أن قواعد القانون الدولي توجب على الدولة عند التعرض لملكية المستثمر الأجنبي. احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز وإلا فانها تصبح عرضة للمسؤولية الدولية.^{٣٥} ويمكن تصور التمييز في نزع ملكية الاستثمار الأجنبي عموماً بأن يتم نزع ملكية المشروعات الأجنبية التي تزاوّل نشاطاً تجارياً أو صناعياً معيناً. من دون أن يمتد ذلك إلى المشروعات الوطنية التي تزاوّل النشاط ذاته. او يقتصر على مشاريع تعود ملكيتها لأجانب يحملون جنسيات أخرى معينة.^{٣٦} أن مبدأ عدم التمييز يقتضي من الدولة منح المستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في إقليمها الحماية ذاتها التي توفرها القوانين الداخلية لمواطنيها. وقد كان لهذا المبدأ أثر في قرار محكمة روما المدنية الذي جاء فيه (ان القوانين التي تنطوي عل تمييز والصادرة عن كره للأجانب أو لأشخاص من فئة معينة أو جنس معين أو للأشخاص المنتمين إلى فئات سياسية أو اجتماعية معينة . لا يمكن تطبيقها في إيطاليا بسبب تعارضها مع المبدأ المعترف به دولياً والذي يساوي بين الأفراد أمام

القانون^{٣٧}. لكن هذا النهج ما كان ليستمر طويلا، وخصوصاً بعد أن تمكنت كثير من الدول النامية من تحقيق استقلالها الاقتصادي، ولجات في هذا الصدد إلى تأمين ومصادرة المشروعات الأجنبية التي نشأت في خلال فترة الاستعمار^{٣٨}. لذلك اعتبر قيام الدولة المستقطبة للاستثمار بتأمين ممتلكات الأجانب من رعايا دولة معينة بالذات مثلاً لا يعد مخالفاً لمبدأ المساواة. طالما أنها تقوم بذلك بغية تحقيق استقلالها الاقتصادي أو المحافظة عليه^{٣٩}. ويتجسد هذا الاتجاه في حكم محكمة استئناف برلين/ألمانيا، إذ تعرضت هذه المحكمة لمبدأ عدم التمييز أثناء تدقيق اجراءات التأمين الأندونيسية التي كانت موجهة ضد المشروعات الهولندية فقط. حيث تقرر (الشعوب التي كانت مستعمرة يحق لها أن تتخذ موقفاً مغايراً تجاه الدول الاستعمارية القديمة، ومثل هذه المعاملة لا تعد إخلالاً بمبدأ المساواة وإنما تؤدي في حقيقتها إلى خلق مساواة لم تكن قائمة من قبل كنتيجة للأوضاع الاستعمارية السابقة)^{٤٠}.

وتعتقد الدراسة ان هذا القرار كان انطلاقة نحو فهم جديد لمبدأ المساواة وعدم التمييز في معاملة الاستثمارات الأجنبية. طالما أن نزع الملكية كان بهدف تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة ولم يتضمن انتهاكاً للقانون الوطني أو الدول. والقول بخلاف ذلك يؤدي إلى عدم قدرة الدول على استغلال مقدراتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية بالشكل الأمثل.

الفرع الثاني: الالتزام بأداء التعويض

يعد الالتزام بأداء التعويض في الواقع ضماناً قانونياً مهماً من ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدولة المستقطبة للاستثمار. فهذه الدولة وإن كانت تملك الحق في الاستيلاء على المشاريع الأجنبية التي تزاوّل نشاطاً تجارياً على أراضيها، باستخدام أدوات قانونية مختلفة، فإنها تلتزم من جهة أخرى بمقتضى قواعد القانون الداخلي والدولي بتعويض الضرر الذي يلحق المستثمر الأجنبي نتيجة حرمانه، بطريق مباشر أو غير مباشر، من أمواله المستثمرة في الدولة^{٤١}.

بيد أن التزام الدولة بالتعويض يختلف بحسب الأداة القانونية التي تلجأ إليها في الاستيلاء على الملكية، فلا الالتزام بأداء التعويض في حالة المصادرة، كون المصادرة عقوبة و قرار فرضها جاء بسبب مخالفة المستثمر الأجنبي لأحكام القانون^{٤٢}. لذلك يبدو من الطبيعي أن يكون انتفاء التعويض من أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من النظم القانونية للاستيلاء على الملكية، شريطة أن لا تكون مصادرة حكومية^{٤٣} أو غير مشروعة والتي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي العام^{٤٤}.

بناء على ذلك الدراسة تساند الآراء القائلة بنزع سلطة المصادرة من الإدارة وحصرها بيد القضاء، لضمان حماية امثل للمستثمر الأجنبي من الإجراءات التحكيمية وغير المشروعة التي قد تتخذها السلطة العامة في الدولة.

اما فيما عدا حالات المصادرة وما في حكمها، فإنه لا يعد قانونياً وفقاً للقانون الدولي قيام الدولة بنزع الملكية و لا يكفي أيضاً لاضفاء صفة المشروعية على نزع الملكية اداء التعويض للمستثمر، بل لابد من توافر مجموعة من الشروط في التعويض^{٤٥}.

في مقدمة هذه الشروط أن يكون التعويض كافياً. ويكون كذلك إذا تطابق بشكل كامل مع قيمة المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تأثرت بإجراءات نزع الملكية. وغالباً ما تطابق الخسارة الحقيقية للأجنبي الكسب الذي حققته الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي والتي قامت بإجراءات نزع الملكية. كذلك يمكن تحديد التعويض الكافي بالقيمة السوقية للأموال المؤممة وقت التأميم.^{٤٦} فإن تعذر تحديد القيمة السوقية الحرة لتلك الأموال. فإن التعويض الكافي يتحدد في ضوء المعيار الدولي للعدالة بالقدر الذي تسمح به الاعتبارات العملية. والمتمثلة بالقيمة التي يتوقع للمشتري المحتتمل أن يدفعها.^{٤٧}

الباحث يعتقد ان الاتجاه أعلاه يقدم معياراً دقيقاً ومعقولاً لتحديد التعويض الكافي والذي يمكن دفعه للمستثمر الأجنبي عند نزع ملكية المشروع الاستثماري. ومع ذلك فإنه يجب التنويه إلى أن الدولة نادراً ما تقوم بدفع التعويض كاملاً للمستثمر الأجنبي. بل إن دراسة حالات نزع الملكية في الدول المختلفة تكشف أن التعويض الذي تم أدائه كان جزئياً في كثير من الأحوال لأسباب اقتصادية مقتضاها أن دفع التعويض الكامل يمكن أن يؤدي إلى إفلاس الدولة. وخاصة في حالات التأميم.

لذلك كثرت المطالبات من الدول المضيفة للاستثمار بدفع التعويضات الجزئية. هذه المطالبات جوبهت باعتراضات شديدة. والتي استندت الى ان التعويض الكامل إنما هو حق مشروع من حقوق المستثمر الأجنبي. وأن عدم قدرة الدولة على دفع التعويض الكامل يوجب عليها عدم الإقدام على نزع ملكية.^{٤٨}

وأياً كان الأمر فإننا نحبذ أن تقوم الدولة المستقطبة للاستثمار بأداء التعويض الكامل إلى المستثمر الأجنبي. فإن تعذر على الدولة دفع التعويض الكامل فإنها تستطع أداء نسبة مهمة من هذا التعويض إلى المستثمر. وتقسط المبلغ المتبقي.^{٤٩} وبهذه الصيغة يمكن للدولة أن توازن بين حقها في تأميم الاستثمار الأجنبي وبين حقوق المستثمر الأجنبي.

لكن يضاف الى ما تقدم. أن قواعد العرف الدولي تقضي بأداء التعويض بالسرعة المعقولة بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية أو القضائية- وإن قرار نزع الملكية ينبغي أن يتضمن طريقة تقدير التعويض ووقت الدفع. ويؤكد القضاء المقارن مبدأ السرعة في أداء التعويض في كثير من أحكامه. لعل أبرزها في هذا الصدد قرار المحكمة الدستورية في النمسا. الذي يقضي بأن (القانون الدولي لا يتطلب الدفع الفوري لمبلغ التعويض. وإن قرارات نزع الملكية التي تنص على أن تقدير التعويض ودفعه سوف يتم بموجب اليات تحد في المستقبل لا يتضمن اعتداء على قواعد القانون الدولي).^{٥٠} بالمقابل قرر القضاء الأمريكي بأن (إجراءات التأميم الكويتية التي نظمت طريقة أداء التعويض على شكل أقساط لمدة ثلاثين سنة. لا تقدم تعويضاً مناسباً مقابل نزع الملكية).^{٥١}

قواعد القانون الدولي استقرت بانها لا تتطلب الدفع الفوري ولكن أداء التعويض لا بد ان يكون سريعاً للمستحق عن نزع ملكية الأموال الأجنبية المستثمرة. بيد أن عبارة (الدفع السريع) كما يفسرها السلوك الدولي لا تعني أن يكون أداء التعويض مقترناً بقرار نزع الملكية. وإنما يكفي أن يكون هناك آلية قانونية في قرار نزع الملكية او خارجه تحد

الطريقة التي سوف يتم بها تقدير مبلغ التعويض وأدائه بشرط أن يتم التقدير والدفع خلال مدة معقولة وإلا استحق المستثمر فوائد تأخيرية.^{٥٢}

ولكي توفي الدولة بالتزامها بأداء التعويض فانه يشترط أن يكون ذا قيمة اقتصادية حقيقية للمستثمر الأجنبي. ويتجسد ذلك عموماً بأداء التعويض نقداً أو على شكل أموال قابلة للتحويل إلى نقد. على أن يكون هذا النقد بعملة دولة جنسية المستثمر. أو قابلاً للتحويل إلى هذه العملة. كما يجب أن يكون مسموحاً بتحويله إلى الخارج.^{٥٣} ومع ذلك تستطيع الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي أن تؤخر تحويل مبلغ التعويض إلى الخارج لضمان توفير النقد الأجنبي اللازم. بشرط أن يكون ذلك التأخير في أقل الحدود الممكنة.^{٥٤} من جهة أخرى فإن العرف الدولي يقضي بإجازة أن يكون التعويض عينيًا. أو أن يكون مزيجاً من مقابل نقدي وعيني معاً.^{٥٥} وأياً كان الأمر فإن شرط (فاعلية التعويض) كان محلاً لقرارات قضائية متعددة. حيث تقضي محكمة العدل الدولية مثلاً بأن (التعويض يجب أن يتم بالفرنكات الفرنسية فهذه هي عملة المدعي التي تتم بها حساباته ومعاملاته المالية. ويمكن القول بأن هذه العملة. تقدم أحسن تقدير مضبوط للخسائر. من هنا لا بد من أداء التعويض إلى المستثمر الأجنبي عند تأمين أمواله ومصالحة الاقتصادية. في صورة تسمح له باستخدامه استخداماً اقتصادياً فعالاً.^{٥٦}

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التزام الدولة بأداء التعويض. عن تأمين الأموال الأجنبية المستثمرة. إنما يعد أمراً ضرورياً من الناحية القانونية. وتعليل ذلك هو أن هذا الالتزام يقوم على المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان بيد أنه ينبغي أن لا يساء استعمال هذا الحق. كما يجب ألا يؤدي بطريقة تضر بالمصلحة العامة للدولة ومقدرتها المالية. إذ ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ظروف الدولة التي قامت بنزع الملكية وحاجتها وألا يستعمل التعويض وسيلة للضغط عليها. خصوصاً وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد في قرارها المرقم (٣١٧١) الصادر في عام ١٩٧٣. بأن التأمم الذي تتخذه الدولة تعبيراً عن سيادتها وبهدف الحفاظ على مواردها الطبيعية. يشمل ضمناً حق كل دولة في تحديد التعويض الممكن وطريقة دفعه.^{٥٧}

الفرع الثالث: شرط الثبات التشريعي

يمثل القانون عموماً ظاهرة اجتماعية تولد في المجتمع لتحكم جوانب الحياة المختلفة فيه. ولما كان الواقع الاجتماعي متطوراً غير جامد. فلا بد أن يكون القانون كذلك أيضاً ليجابه ما يطرأ في المجتمع من ظواهر جديدة وليرسم للأفراد السلوك الذي يتعين عليهم الالتزام به.^{٥٨} بيد أن هناك نشاطاً يخرج على هذه القاعدة البديهية في مجال التجارة الدولية بصفة عامة وفي عقود الاستثمار بوجه خاص. ويظهر ذلك في تثبيت القانون الذي أبرم وفقاً لإحكامه عقد الاستثمار. بحيث لا تسري عليهم إلا أحكامه النافذة وقت إبرام العقد دون أن يطرأ عليه بعد ذلك من تعديل.^{٥٩}

هذا الاتجاه في الواقع يقوم على أساس أن تتنازل الدولة عن أحد مظاهر السيادة على أراضيها. والمتمثلة في الحق في تعديل تشريعاتها الوطنية.^{٦٠} وبمثل هذا الضمان حافظاً قويا لدفع المستثمر الأجنبي إلى توجيه استثماراته نحو قطاعات تتمتع بالأهمية الكبرى

من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية كاستثمار في مجال النفط. فقد لا يقبل المستثمر العمل في تلك القطاعات إلا إذا اطمأن إلى مركزه القانوني والاقتصادي. وتحقيقاً لذلك فقد تلجأ الدولة المتعاقدة إلى التعهد بمقتضى نص في القانون أو شرط في عقد الاستثمار بتثبيت جميع قواعد النظام القانوني والاقتصادي والمالي للمشروع محل العقد. بيد أن هذا التثبيت قد ينصب على مجمل القواعد القانونية التي تحكم الاستثمار وقد يقتصر على بعضها دون البعض الآخر. كأن يقتصر التثبيت مثلاً على النظام الضريبي للمشروع الاستثماري بحيث لا يجوز تعديل قواعد تحديد وعاء الضريبة وتحصيلها ومعدلها بعد إبرام العقد كما يقرر عدم إخضاع المشروع للضرائب والرسوم التي تستحدث بعد نفاذ العقد. وجدير بالذكر أن الدولة المستقطبة للاستثمار لا تلجأ إذا إلى تقرير هذا النمط من الضمان ألتفاقي للاستثمارات المهمة التي تحظى بالأولوية في عملية التنمية.^{١١}

إن الضمان الذي يقدمه شرط الثبات التشريعي يؤدي إلى استقرار الرابطة التعاقدية بين المستثمر والدولة. فهو يتيح للمستثمر اتخاذ قراره بالاستثمار وهو على بينة من أمره فضلاً عن مواصلة أعماله وفقاً لمعدلات الأرباح التي قدرها وتوقعها ابتداءً عند اتخاذ هذا القرار. وتعليل ذلك أن الأحكام الجديدة التي تطرأ على قانون العقد قد تؤدي إلى قلب التوازن الاقتصادي لذلك العقد على نحو يلحق الضرر بأحد الطرفين المتعاقدين. من هنا يكتسب هذا الشرط أهمية خاصة في ضمان حقوق المستثمر في علاقته بالدولة التي يقوم بالاستثمار فيها.^{١٢}

وتبدوا أهمية تثبيت قانون التعاقد من خلال تطابقه مع قاعدة تنازع القوانين في العقود الدولية. وتتمثل تلك القاعدة عموماً في أن تطبيق قانون العقد يستند في حقيقته إلى إرادة الأطراف المتعاقدة فالقانون المختص هو ذلك الذي يريده أطراف العقد ويرغبون فيه. ومن ثم فإن التعديلات التشريعية التي تطرأ على ذلك القانون بعد إبرام العقد قد لا تكون محللاً لتراضي الأطراف عليها. والقول بشمولهم بتلك التعديلات يعني خضوعهم لقانون آخر غير قانون الإرادة وهو أمر مرفوض في نطاق العقود الدولية.^{١٣}

بالرغم من أن الشرط أعلاه يحقق عموماً فائدة للمستثمر المستفيد من أحكامه. ذلك أنه يجعله بمنأى عن التعديلات التشريعية التي تطرأ على النظام القانوني للاستثمار في الدولة التي يزاول النشاط فيها. بيد أن هذا الشرط قد يجرم المستثمر من مزايا قد يقرر المشرع منحها بعد إبرام العقد. فيحرم المستثمرين السابقين من تخفيض الضريبة على سبيل المثال. وعليه هل يستطيع المستثمر شموله بالمزايا الجديدة. الجواب بالقبول يصطدم بشرط الثبات التشريعي. لذلك نقترح أن تتضمن عقود الاستثمار شرط ملحق يعطي مرونة الاختيار بين القانون الأصلي للمستثمر وبذلك يكون شرط الضمان أكثر جاذبية للمستثمرين. ومن ناحية أخرى قد يطرح السؤال فيما إذا احتوى القانون الجديد على فقرات تتضمن المزيد من المزايا للمستثمرين ولكن في نفس الوقت قد يحتوي القانون الجديد على قواعد تنتقص من حقوق المستثمر. فهل يمكن المطالبة بتجزئة القانون كي تطبق القواعد التي يرغب بها المستثمر وتستبعد الأخرى. الجواب هنا

بالرفض اذ يتعين على المستثمر الترجيح بين المزايا والالتزامات واختيار اي قانون هو افضل بالنسبة له.

المبحث الثاني: دراسة الحالة العراقية

بالرغم من توفر الفرص الاستثمارية الجذابة في العراق الا ان المستثمرين الاجانب يعزفون عن الاستثمار فيه بسبب كثرة الاخطار وضبابية الضمانات في البيئة الاستثمارية . لذلك فان الحكم على هذه البيئة استثمارية بانها امنة او خطرة يعتمد على توفر عدد من الاعتبارات القانونية والسياسية في الدولة المضيفة. ابرزها التطابق مع معايير القانون الدولي ذات الصلة والتي تشكل اساسا لقياس مستوى الحماية الذي توفره الدول المظيفة للاستثمار. مثل النصوص الوطنية التي تكفل حماية ممتلكات الاجانب . الانضمام الى المعاهدات الدولية ذات الصلة . التأمين ضد المخاطر السياسية. اعتماد التحكيم الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن انتهاك المعايير أعلاه وغيرها.

وعليه ورغم المزايا التي يتمتع بها العراق الا ان البلد لازال يعيش ومنذ عقود تحت ضغط أزمات عنيفة. جُمعت عن فشل خطط وبرامج التنمية . وقد تفاقمَت تلك الأزمة بفعل التوجهات غير العقلانية للسياسة التشريعية والاقتصادية التي تم تبنيها خلال العقدين الاخيرين من القرن المنصرم . التي ركزت على الاستغلال الجائر للموارد النفطية وتوجيهها للإغراض الأمنية والعسكرية . وعلى حساب الاستثمارات التنموية المادية والبشرية. وقاد هذا التوجه الى انتكاسات خطيرة أدت الى انحرف مسار النمو الاقتصادي وتعميق الاختلال الهيكلي^{١٤} ثم اعقب ذلك الحرب والحصار الاقتصادي ومجموعة الضغوط الخارجية. الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي أعقبت غزو الكويت ١٩٩١ لتدمر البنية التحتية والإنتاجية بالكامل وقادت الى شيوع حالة الركود التضخمي الطويل الأجل^{١٥}. ورغم الطموحات والآمال العريضة التي كانت تتوقع تحسن الوضع الاقتصادي بعد سقوط نظام صدام حسين على يد القوات المتحالفة. إلا أن استمرار الاحتلال لعدة سنوات وحالة التدهور الأمني في العراق والفساد الإداري وغياب منهجية واضحة لدى الحكومة للتخطيط والتنفيذ. كلها عوامل تركت أثراً سلبية عميقة على المشاريع الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية^{١٦}.

احد اهم أسباب هذه الصورة القائمة لوضع التنمية في العراق هو عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في العراق واهم أسباب هذا العزوف يمكن ادراجها تباعاً فيما يلي:

المطلب الأول: اثر الفلسفة السياسية على الاستثمار الأجنبي

يرتبط موضوع الاستثمار وطنياً كان او اجنبياً بالفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تبناها الدولة ومدى تمسكها بمبدأ السيادة. فبعض الدول ومنها العراق تعتقد ان السماح للمستثمر الاجنبي بالعمل وتملك العقارات ضمن اقليم الدولة المضيفة للاستثمار قد يمس بمبدأ السيادة فتلجأ الى حظر النشاط الاستثماري او تقيده بناء على تمسكها الشديد بالمبدأ المذكور. وما حصل في العراق منذ قيام الدولة الحديثه سنه ١٩٢١م ولغاية عام ٢٠٠٣^{١٧} ياتي ضمن هذا المفهوم .ولم يحظ موضوع الاستثمار الاجنبي بالاهتمام كما انه لم يأخذ مداه من الناحية القانونية الا بعد سقوط نظام صدام

حسين في ٢٠٠٣/٤/٩. و بعد محاوله النظام السياسي الجديد ادخال المال الاجنبي الى العراق لتحسين الواقع الاقتصادي فيه والذي عانى من مشاكل التضخم وقله الموارد الانتاجيه لما مر به هذا البلد من احداث وحروب وعقوبات اقتصادية فرضتها القرارات الدولية لاسيما بعد احداث ١٩٩١م.^{٦٨}

الفرع الأول: السياسة القانونية المتأرجحه لما قبل ١٩٢٠٣

البدايات الأولى للاستثمار الأجنبي في العراق ارتبطت باكتشاف النفط عام ١٩٢٧ وبالنظر لضعف إمكانات الدولة العراقية في وقتها ، قد اعتمدت الاستثمار الأجنبي في استخراج النفط وتسويقه. وازدادت المشاريع الاستثمارية بعد اتفاقية مناصفة أرباح النفط مع شركات النفط الأجنبية. وبعد إنشاء مجلس الأعمار بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٠ استعان العراق بالشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع التنموية فيه من خلال إبرام العقود المباشرة معها.^{٦٩} حتى اصدرت الحكومة وبعد تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١. قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤ عام ١٩٢٩م متضمنا منح عدد من الحوافز والامتيازات اهمها الاعفاء من الرسوم الكمركيه للمكائن والمعدات لمدة (١٥) سنة ومن ضريبتى الدخل والأموال لمدة (١٠) سنوات والإعفاء من رسوم الصادرات . ويعد هذا القانون اول قانون عراقي يشجع على الاستثمار.^{٧٠}

وضمن فتره العهد الملكي ايضا وخلال فتره مجلس الاعمار (سنة ١٩٥٠م-١٩٥٨م) صدر قانون تشجيع المشاريع الصناعيه رقم ٤٣ (١٩٥٠م) متضمنا مزايا عديده للمستثمر هي الامتيازات ذاتها الممنوحه في القانون الاول رقم ١٤ (١٩٢٩م) كما صدر في هذه الفتره قانون تنظيم المشاريع الصناعيه رقم ١٨ (١٩٥٧م) وتضمن بعض الاجراءات الاداريه المتعلقة باجازه المشروع الصناعي وتنظيم تشغيله. وبعد ثوره ١٤ تموز سنة ١٩٥٨م صدر قانون التنمية الصناعيه رقم ٣١ (١٩٦١م) مستهدفا تشجيع راس المال الخاص في مجال الصناعه الا ان هذا القانون لم يقدم امتيازات اضافيه للقطاع الصناعي الخاص وقد نص على ان يكون ٦٠٪ في الاقل من راس مال المشروع عراقيا.^{٧١}

مرحلة التأمين و حظر الاستثمار

العراق ومنذ عام (١٩٦٣) بدأ بتطبيق فلسفة المعسكر الاشتراكي فعمل على منع دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية إليه وشرع بعمليات التأمين واتجه نحو شركات القطاع العام لاجاز مشاريع الدولة والبنى التحتية بشكل مباشر. وكان هذا التوجه لأسباب سياسية بحتة وحت مبررات الحفاظ على الاستقلال الوطني وفك الارتباط بالدول الغربية وحماية الثروات الوطنية وتأمين حماية الصناعة الوطنية.^{٧٢} وفق هذا التوجه صدرت قرارات وقوانين عدة بخصوص الاستثمار الأجنبي في العراق منها القرار (٨٦٩) لسنة ١٩٧٠ والقرار (١٦٤٦) لسنة ١٩٨٠. وقانون الاستثمار العربي رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ وقانون الاستثمار العراقي (العربي) رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢. جميع تلك القوانين والقرارات كانت تعمل لتشجيع الاستثمارات العربية ودخول رؤوس أموال عربية. وقد أعطيت الاستثمارات العربية امتيازات اعفاءات كبيرة بموجب تلك القوانين والقرارات. وكانت تلك

القوانين تتناغم مع التوجهات القومية التي تدعو لها الحكومة العراقية في تلك الحقبة ولاستماله العرب لأغراض سياسية أكثر مما هي اقتصادية وهذا صدر حسب الظرف السياسي الذي كان فيه.^{٧٤} وبنفس الدوافع السياسية ألغيت القرارات والقوانين بموجب القرار رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٤ الذي أوقف الاستثمار العربي في العراق. تعبيراً عن احتجاج العراق على موقف الدول العربية من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠. أما في ما يخص الاستثمار الأجنبي فقد منع بشكل رسمي بموجب القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ وقد كان المنع يصل إلى حد منع تأسيس أو مساهمة إية شركة عراقية مع شركة عربية فيها مساهمة لرأس مال أجنبي. مهما كانت نسبته. قد تم تأكيد هذا المنع بالقانون رقم (٢٥) لسنة (١٩٩١) الذي منع أي مغترب يحمل الجنسية العراقية من الاستثمار في العراق أو حتى إية شركة عربية ولو بنسبة ضئيلة.^{٧٦}

إلا أن تزايد الأعباء الاقتصادية على الدولة جعلتها ترى من الضروري إشراك القطاع الخاص وإلقاء جزء من هذا العبء عليه. لذا عملت على استحداث مناطق حرة بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٦.^{٧٧} كمحاولة لجذب رؤوس أموال عربية وأجنبية وعراقية للعراق. وقد قدمت تسهيلات كبيرة لجذب رؤوس الأموال. ومن تلك التسهيلات صدور القرار رقم (٦٥) لسنة (١٩٩٨) القاضي بإعفاء إرباح رؤوس الأموال العاملة في المناطق الحرة من ضريبة الدخل. ولزيادة الاهتمام بالاستثمار صدر قرار عام ١٩٩٩ يقضي بتشكيل هيئة عليا للاستثمار في العراق يرأسها وزير التخطيط مهمتها النظر في المشاريع الاستثمارية المقدمة للعراق. إن تلك التسهيلات كانت بسبب أزمة الحصار الاقتصادي الخانقة لفك طوقها بكل الطرائق. إلا أن تلك المحاولات لم تكلل بالنجاح.^{٧٨}

إن إصدار القوانين والقرارات ثم إلغائها هو تعبير عن عدم وضوح الرؤيا والتخطيط ويعطي انطباعاً بان اللجوء لصدورها وفق دوافع سياسية أكثر مما هي اقتصادية أو أصلحية. كما أنها بالرغم من التسهيلات التي تحتويها فإنها لم تجذب رأس المال العربي والأجنبي إلى العراق. بسبب عدم ثقة المستثمرين بالنظام العراقي السابق وقراراته المتخبطة والسريعة والتي لا تراعي القوانين والأعراف الدولية. لذا ظل العراق بعيداً عن ميدان الاستثمار الاجنبي وما يقدمه للاقتصاد من تمويل وتكنولوجيا. والاقتصاد العراقي أحوج ما يكون إليها. إن سياسات النظام السابق أضاعت على العراق فرصة الاستثمار وتراكم رأس المال ولاسيما عندما أضاع فرصة استغلال الفوائض النقدية المتحققة في سبعينيات القرن الماضي في الحروب والمغامرات السياسية. والتي أدت إلى تراكم الديون بدل الفائض النقدي. لذا أصبح العراق بحاجة ماسة للاستثمار الأجنبي ولو في الوقت الراهن بسبب ما يعانيه البلد من تخلف أساليب الإنتاج وانهيار البنى التحتية وعدم توفر مصادر التمويل الكافية لمعالجتها.

العرض اعلاه اثبت مدى تأثير عدم الاستقرار السياسي على بيئة الاستثمار. اذ لا يمكن لبيئة الاستثمارية ان تجذب المستثمرين الاجانب في ضل مشهد سياسي يتخلله

سلسلة طويلة من الانقلابات، التطهير العرقي، الحروب، العقوبات الاقتصادية، الغياب الكامل للمؤسسات القانونية والديمقراطية.

الفرع الثاني: سياسة الاستقطاب للاستثمار الاجنبي بعد عام ٢٠٠٣
كما اتضح سلفا والى عهد قريب لم تكن القوانين النافذة تجيز للمستثمر الاجنبي العمل في العراق حيث ورد المنع في القرار رقم ١٦٤٦ في ١١/١/١٩٩٠^{٧٩}. لكن بعد سقوط نظام صدام حسين، وإحتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق، كان هناك تغيير مستمر في قوانين الاستثمار العراقي على وجه الخصوص. تم تعديل بعض القوانين من قبل الإدارة المدنية المعنية من قبل الولايات المتحدة والتي تشرف على العمليات الاميركية والبريطانية في العراق. في حين تم تعديل القوانين الاخرى من قبل الحكومة العراقية. وقد أدت التشريعات الجديدة، على حد سواء التي تصدرها سلطة الائتلاف المدنية المؤقتة وتلك التي سنت من قبل الحكومة العراقية، الى تحرير النظام التجاري، والاستثمارات الأجنبية، والتحكيم، وبيئة الأعمال كلها.^{٨٠} من المهم أن نلاحظ أن هذه التغييرات في القوانين العراقية هي كبيرة في الطريقة التي يتم بها تنفيذ الاصلاحات لجذب الاستثمار الاجنبي الى البلاد ويلاحظ بعض المراقبين أن هناك ما يبرر هذه التغييرات لأن القوانين السابقة كانت مجافية للعدالة:^{٨١} فإنها تعزل الرعايا الأجانب (باستثناء العرب) من الاستثمار في العراق، إما بشكل مباشر (في الأسهم والسندات) أو غير مباشر (في من حيث ملكية كاملة أو جزئية من الشركات المحلية). حيث ان تعديل قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧م بموجب القانون بالأمر ٦٤ لسنة ٢٠٠٤م الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة، قد فتح المجال أمام الاستثمارات المالية الوطنية والأجنبية، حيث ان الفصل الثالث منه المتعلق بالعضوية اتاح للشخص الاجنبي حق اكتساب العضوية في جميع الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات كمؤسس لها او حامل الأسهم او شريك فيها.^{٨٢}

هذا القوانين وبالرغم من وجود النقاش الدائر حول شرعيتها لانها لم تصدر من قبل حكومة منتخبة بحرية وديمقراطية الا انه يرفع قوانين الاستثمار في العراق الى المعايير الدولية.^{٨٣}

أولاً: قانون الاستثمار الاجنبي بموجب الامر رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣م الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة

صدر هذا الامر في ظل تغير النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩. وخول فلسفه الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، وكانت سلطة الائتلاف المؤقتة ترغب في استعجال دخول المال الاجنبي الى العراق وبناء على ذلك تم تشريع هذا الامر لينظم الاستثمار الاجنبي في العراق، وقد جاء في الاسباب الموجهه بأن تسهيل الاستثمار الاجنبي يساعد على تطوير البنية الاساسيه وتنمية النشاط التجاري فرص

عمل جديده . وجلب رؤوس الاموال. وهو يؤدي الى ادخال التقنيه الجديده الى العراق وتعزيز نقل المعرفه والمهارات الى العراقيين.^{٨٤}

الا ان الظروف التي مر بها العراق من عدم استقرار الوضع الامني والسياسي حالت دون توسع الاقتصاد العراقي رغم تبنيه لسياسه الانفتاح الاقتصادي وكذلك تخوف المستثمر الاجنبي من العمل في العراق بسبب سوء الاوضاع الامنيه فيه وعدم وجود ضمانات حقيقه توفر الحماية القانونيه لاموال المستثمر الاجنبي.^{٨٥} والسبب الشكوك بشأن شرعية قوانين الاستثمار تحت الاحتلال. فالتغييرات التشريعيه اعتبرت غير قانونيه من جانب بعض المراقبين لأنها تمت تحت الاحتلال .كجزء من مؤامرة غريبه للاستيلاء على الاقتصاد العراقي الغني بالثروات. وقد اشار المعارضون الى ان التغييرات التشريعيه التي يجري الترويج من قبل الحكومه العراقيه غير شرعيه. بسبب ان مجلس الحكم غير المنتخب ديمقراطيا. بل ولا يزال غير متحرر من النفوذ الغربي وهذا لا يؤهله لاجراء تغييرات جوهريه في التشريع.^{٨٦}

ومع ذلك . الدراسة تساند المتصدين لهذه الحجج . اذ لاحظ بعض الخبراء أن . المناخ التشريعي المفروض من قبل نظام صدام كان أيضا غير شرعي. بمعنى أنه . لم يكن منتخب ديمقراطيا ليكون في السلطة. أيضا. لاحظ العديد من الخبراء أنه من المهم إعادة صياغة قوانين الاستثمار في العراق لإتاحة الفرصة للعراقيين للحصول على الرفاهية الاقتصادي بعد سنوات من سوء التخطيط للإدارة والاقتصاد. والتي كانت سمة مميزة للدولة لعدة عقود.^{٨٧} من ناحية أخرى. هذه الدراسة تؤكد. ان التغييرات المستمرة في التشريعات الاستثمارية تمثل خطوة نحو جعل العراق محط اهتمام الاستثمار الاجنبي في الشرق الأوسط. الأهم من ذلك. في رأينا. تعتبر هذه التغييرات ضرورية في صنع قوانين استثمارات أجنبية في العراق تنافس قوانين الاستثمار الدولية.

ثانيا: الدستور وتشجيع الاستثمار الاجنبي

تعتبر الحماية الدستورية من اقوى صور الحماية التي تتعهد بها الدولة المستضيفة للاستثمار. لان الدستور يعبر في الغالب عن السياسة العامة للدولة في جميع صورها السياسية .القانونية .الاقتصادية والاجتماعية. بالاضافة الى ان قواعد الدستور وما تنسم به من سمو تأتي في قمة الهرم القانوني وعليه فالحماية الدستورية للاستثمار الاجنبي الممنوحة بموجب الدستور تشكل الاطار العام الذي لابد ان تسير عليه التشريعات ذات الشأن . وقد اخذ الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ مبدأ حماية تشجيع وحماية الاستثمارات الاجنبية. فقد نصت المادة ٢٣ من الدستور العراقي على الاتي: "اولا : - الملكية الخاصة مصونة. وبحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها. في حدود القانون. ثانيا : - لا يجوز نزع الملكية الا لاجراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل. وينظم ذلك بقانون."

وهذا الضمان يتفق مع المعايير الدولية التي تمت الإشارة إليها في هذا البحث. يضاف الى ذلك حكم المادة ٢٦ من الدستور والتي نصت على ان (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة. وينظم ذلك بقانون).

ثالثاً: قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦

شرع هذا القانون لتشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وقد تضمن القانون المذكور مجموعة امتيازات وضمانات وتسهيلات وإعفاءات من الضرائب والرسوم ذلك إن العراق يستلزم مبالغ استثمارية لإعادة تأهيل البنى الأساسية وإقامة المشاريع التنموية وقد اتخذت مجموعة إجراءات تتمثل في إزالة القيود الخاصة بمنح الإجازات والتراخيص الاستثمارية وفتح الاستيراد وتخفيف الأسعار وفتح الاقتصاد وبما يعمل على ترويج المنافسة والقيام بإصلاحات ضريبية بما يساعد على تدفق رؤوس الأموال وتيسير عملية نقل التكنولوجيا.^{٨٨} قانون الاستثمار العراقي ينص على عدداً من الضمانات للمستثمرين الأجانب، وهي تهدف الى طمأنة المستثمرين بعدم اتخاذ أي تدابير تعسفية ضد مشاريعهم الموجودة في العراق. كذلك فإن قانون الاستثمار يضمن للمستثمرين العراقيين والأجانب، عدم التأميم والمصادرة للمشاريع الاستثمارية المنصوص على حمايتها بموجب احكام هذا القانون والواردة في المادة ٣/١٢. وقد تبنى المشرع العراقي في هذا الصدد الحظر المطلق لنزع الملكية فلم يرد استثناء يتعلق بالمصلحة العامة او الوطنية للدولة. هذا يفسر على انه رغبة المشرع في زيادة الثقة في البيئة الاستثمارية، التي جعلت المشرع العراقي يتنازل عن الحقوق السيادية المقررة للدولة بموجب القانون الدولي.^{٨٩}

المطلب الثاني: تطبيقات نظم حماية ملكية المشروع الاستثماري الأجنبي بموجب القوانين العراقية

الفرع الأول: حماية ملكية المشروع الاستثماري الأجنبي قبل ٢٠٠٣

تعددت الحالات التي تعرضت فيها ملكية الاستثمارات الأجنبية الى تأميم او استملاك، ويأتي في مقدمة ذلك تأميم النفط. ولكن وبسبب كثرة الدراسات بشأن تأميم النفط،^{٩٠} ارتأت هذه الدراسة تسليط الضوء على مهم قطاع آخر هو قطاع التأمين. إذ إن دراسة عمل شركات التأمين في العراق يساعد على فهم اثر تأميم هذه الشركات على النظام الاقتصادي والاستثماري، وما نشأ عنها من آثار سلبية على بيئة الاستثمار الأجنبي مجملها.

تاريخ شركات التأمين في العراق يرجع الى عام ١٩٢٠، حيث كان عددها ١٥ شركة اجنبية و٩ شركات وطنية اثنان منها شركات حكومية.^{٩١} وفي عام ١٩٣٦ صدر أول قانون عراقي وطني للإشراف على شركات التأمين.^{٩٢} ثم شرع قانون التأمين رقم ٩٩ في ١٩٦٤، ليقضي على القاعدة الاقتصادية الناشئة للرأسمالية.^{٩٣} التأميم لم يكن له أي ضرورة اقتصادية، لكن المناخ السياسي في العراق، كما في غيره من بلدان "العالم الثالث" كان مهيناً للتأميم باعتباره شكلاً من أشكال تحقيق الاشتراكية.^{٩٤} لقد كان التأميم تطبيقاً مستعجلاً وغير مدروس لشعار بناء الاشتراكية في العراق، بل تم اعتماده كأمر

مفروغ من صحته. فظلاً عن ذلك، لم تجر دراسة جدوى لقرار التأمين، بل أكثر من ذلك لم يجر حتى الكشف الميداني على الصناعات. وقد اختيرت المشاريع المؤمّنة من دليل اتحاد الصناعات العراقي، الامر الذي أوقع الحكومة في حرج لشمول صناعات شبه يدوية بقرار التأمين، فضلاً عن ارباك الوضع الاقتصادي نتيجة دفع تعويضات كبيرة عن المشاريع المؤمّنة.^{٩٥} حيث انه وتطبيقاً لقواعد القانون الدولي المستقرة بشأن السرعة في اداء التعويض عن نزع ملكية الأموال الأجنبية المستثمرة، اتبع القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤ هذا الأسلوب في التعويض عند تأمين شركات التأمين وإعادة التأمين وصناعة الإسمنت والغزل والنسيج بموجب، حيث نصت المادة (٢) من القانون المذكور على أن:

أ - تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات إسمية على الدولة تستحق بعد خمس عشرة سنة من تاريخ نشر هذا القانون بفائدة قدرها ٣٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول ويجوز للحكومة أن تطفئ هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الإطفاء الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل.

ب - يخصص ٢٥ ٪ من الأرباح السنوية الصافية للشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى لتعويض حملة السندات وتعطي الأولوية لحملة السندات التي لا تزيد قيمتها الاسمية عن خمسمائة دينار وتصدر المؤسسة الاقتصادية المعرفة ب قانون المؤسسة الاقتصادية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك.^{٩٦}

الميل نحو تسييس الإدارة كان أحد النتائج السلبية للتأمين، وقد ظهر ذلك وتعزز خلال فترة حكم صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ إذ أصبح الهاجس الأمني وكذلك الولاء للسلطة طامعاً في التوظيف والترقيات، وبالطبع كان الانتماء لحزب البعث الحاكم، أساسياً في الاختيار والمفاضلة في جميع مفاصل الدولة ومنها شركات التأمين التي امست تحت اشراف الحكومة.^{٩٧} وبناء على ذلك ترتب على تأمين شركات التأمين نتائج سلبية على بنية سوق التأمين وتطوره اللاحق. فسوق التأمين بعد هذه المرحلة أصبح حكراً على ثلاث شركات حكومية متخصصة.^{٩٨} استمر هذا الحال حتى صدور قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ الذي سمح بتأسيس شركات التأمين الخاصة. وبالتالي هنالك بواد لانتعاش هذا القطاع مع ازدياد عدد شركات التأمين الخاصة والذي ارتفع ليصبح ٢٩ شركة حتى نيسان ٢٠١٣. يساند هذا التطور الضمانات ضد نزع الملكية الواردة في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

الفرع الثاني: حماية ملكية المشروع الاستثماري الأجنبي بعد ٢٠٠٣
الملكية الخاصة لها مكانة مهمة ضمن النظام القانوني في العراق. حيث نص على ذلك الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة ٢٣ كما قد سبق الإشارة الى ذلك.^{٩٩} ويفهم من هذه الحماية ان الملكية مصونة للمستثمر أي كانت جنسيته، إذ لم يقيد سوى بنزع الملكية لأغراض المنفعة العامة ومقابل تعويض عادل. وعليه يعد ذلك من اهم الضمانات لطماننة المستثمرين على مشاريعهم الاستثمارية من المخاطر السياسية التي قد تعترضهم. بالإضافة الى الضمانات الدستورية المتقدمة وفر قانون الاستثمار ضمانات

صریحة ضد مخاطر نزع الملكية. الضمانات جاءت في المادة (٣/١٢) والتي مفادها عدم جواز المصادرة او تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام القانون كلاً او جزءاً باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات.^{١٠٠}

وثمة رأي يشير الى امكانية تأميم المشروع الاستثماري في العراق بالرغم من النص الصريح الوارد في قانون الاستثمار.^{١٠١} وفقاً للفرضيتين ادناه. الاولى تستند على السماح الوارد في الدستور والذي اباح نزع الملكية الخاصة لإغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل. الحجة الثانية قد تأتي من الحق بموجب القانون الدولي للدول ذات السيادة في مصادرة / تأميم المشروع الاستثماري لمستثمر أجنبي في أراضيها ، مالم تلتزم الدولة في وقت سابق بخلاف ذلك في معاهدة دولية.^{١٠٢}

وفي حال تصور قيام العراق بتأميم او مصادرة الاستثمارات الأجنبية فان ذلك سيشكل خرقاً لمبدأ حسن النية و عمل من جانب واحد يترتب اثار قانونية تنتقص من حقوق الاجانب وتنقض تعهدات الدولة التي عرضتها امام المستثمرين. الوقائع تشير ان العراق لن يقدم على مصادرة او تأميم أي مشروع استثماري لأنه يدرك وبسبب ارث الماضي فيما يتعلق بالتأميم ، ان أي عمل من هذا القبيل سيكون بمثابة رصاصة الرحمة لجهود اعادة خلق بيئة صحية للاستثمار في العراق.

إضافة الى ما سبق وفر قانون الاستثمار العراقي النافذ ضماناً إضافياً للملكية المستثمر الأجنبي تمثلت بجواز التأمين ضد المخاطر التي تواجه المستثمرين في بيئة العراق الاستثمارية ومنها نزع الملكية.^{١٠٣} لذلك سمح قانون الاستثمار بتأمين المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين ضد المخاطر التي قد تضر استثماره ، هذا من جهة . ومن جهة اخرى، اكمل العراق متطلبات الانضمام الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار^{١٠٤} في ٨ اكتوبر ٢٠٠٨ ليصبح بذلك العضو رقم ١٧٣ في الوكالة.^{١٠٥} الآن الوكالة تقبل طلبات التأمين من المستثمرين المؤهلين في العراق^{١٠٦} . فضلاً عن تأمين مشاريع المستثمرين العراقيين في البلدان النامية. كما تفرض اتفاقيتها. الوكالة الدولية تقيم بعناية متطلبات تغطية المخاطر لا استثمار في أي بلد من البلدان الاعضاء. لكن فيما يخص العراق. قد البيئة الاستثمارية الوعرة في العراق تحول دون غطاء الضمان التي تتقدم بها بعض المشاريع. ولكن الوكالة الدولية تؤكد انه سيتم النظر في كل مشروع استثماري مقدم بعناية. الوكالة الدولية أيضاً يمكن أن تساعد على استكشاف السبل الأخرى التي تسهل عملية الاستثمار السليمة والمفيدة للعراق خارج برنامج ضمان الوكالة.^{١٠٧}

ويمكن ان يدرج أيضاً ضمن الضمانات احكام قانون الاستثمار النافذ والتي ألزمت^{١٠٨} الحكومة منح المستثمر الاجنبي معاملة لا تقل تفضيلاً عن المعاملة الممنوحة للمستثمرين العراقيين. هدف المعاملة الوطنية هو عدم التمييز حيث تقارن المعاملة الوطنية المعاملة الممنوحة للمستثمرين الأجانب بتلك الممنوحة للمستثمرين الوطنيين. يندرج هذا الضمان تحت معايير الحد الأدنى من معاملة الأجانب في القانون

الدولي . وكذلك جاء منسجما مع القاعدة في القانون الدولي. التي تحظر التمييز ضد المستثمرين الاجانب في مجال نزع الملكية او التأمين.^{١٠٩} المساواة في المعاملة تعد عنصرا هاما في خلق مناخ ملائم للاستثمار الاجنبي في العراق . حيث وردت بشكل مطلق من فلم يشترط سريانها في وقت محدد من العقد بل يمكن ان تمتد الى مرحلة المفاوضات العقدية. وكذلك لم تقتصر على اشكال محددة من الحوافز الالية و المستقبلية التي تمنح للمستثمرين العراقيين بموجب قانون الاستثمار.

الخاتمة:

عند تحليل سياسة استقطاب الاستثمارات الأجنبية أعلاه. اتضح إنها بصورة عامة لم تتصف بالحدس في التعامل مع المستثمرين الأجانب وكانت تستجيب بسرعة للإستفزاز السياسي وهذا لا يتوافق إطلاقاً مع الإصلاح التنموي. فضلا عن الهلع من التغيير الايدلوجيه السياسي للدوله والذي يتبعه التغيير التشريعي وفقدان السلطة. هذه المسألة أخذت قسطاً كبيراً من اضعاف ثقة المستثمرين بالضمانات المقدمة من الحكومات. بالمقابل الرغبة في استقطاب المستثمرين الاجانب الذي تبديه الحكومات اللاحقة احيانا. ياتي استجابة لظروف اقتصادية مؤقتة. وبالتالي كان الناسيس الى سياسة ثابتة ومستقره ومتوازنة لحماية أموال الأجانب والمصلحة الوطنية هو مفتاح الحل. و النقطة الجوهرية هنا هي ان اصلاح بيئة الاستثمار ممكنة متى ما توفرت الرغبة الحقيقية والتخطيط المناسب لاستغلال الفرص المتاحة ودون الحاق الضرر بالمستثمر الأجنبي متى حن الوقت للاستغناء عنه.

وفيما يخص العراق محور الدراسة هنا. والذي وصف مناخه السياسي بالمتقلب فقد اثنى الاجانب عن التدفق باتجاهه خشية المخاطر. ومنها المخاطر السياسية التي تكون على شكل تامين او مصادرة ممتلكات الاجانب وامثالها. هذا النوع من الاخطار يهدد راس المال الاستثماري. وبالتالي وعلى المدى القصير لابد من تفعيل اطار اصلاح بيئة الاستثمار الاجنبي في العراق والذي يحتوي على مجموعة شاملة من التصورات والتوصيات الساعية إلى اعادة ثقة المستثمرين الاجانب في بيئة العراق الاستثمارية. باعتبارها بيئة ما بعد الحروب والنزاعات. كذلك. وانطلاقا من مبدأ توفير الضمان للمستثمرين الاجانب على مستقبل مشاريعهم. فان تصورات الاطار الاصلاحي تتضمن مجموعة الاسس اللازمة للتأكد من كفاءة وحيادية المؤسسات العامة العراقية. المتطلبات العامة للمؤسسات في البيئة الجاذبة للمستثمرين تشمل خضوع جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعين العام والخاص. بما في ذلك الدولة نفسها. الى حكم قوانين صادرة علنا. مع ضمان تطبيقها على قدم المساواة. والالتزام بها بصورة مستقلة ومطابقة للحد الأدنى للمعايير الدولية. هذا المفهوم والمعروف بمبدأ سيادة القانون يتطلب اتخاذ تدابير اضافية تتمثل في المشاركة في صنع القرار. اليقين القانوني وجنب التعسف. وبذلك تكون البيئة العراقية قد ارتقت الى مصاف المعايير الدولية والتي تسمح وتوازن في نفس الوقت بين مخاطر و ضمانات الملكية للمشروع الاستثماري الأجنبي.

الهوامش

^١ انظر المادة ٢٣/ثانيا من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ " لا يجوز نزع الملكية الا لاغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل، وينظم ذلك بقانون"

^٢ انظر المادة ٢ / رابعا من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ (حماية حقوق وممتلكات المستثمرين)
"انظر المادة ٢٦ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ "تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون".

^٤ See Youssef I Kouatly, 'Issues in Private Property and Nationalization' (1975) 42 Ins Counsel J 386 .
(التحول الأكثر أهمية والذي اثر على قدسية حق الملكية الفردية كان بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧، والتي جسدت المثل الاشتراكية. وظهرت اشكال أخرى من الملكية، مثل الملكية الاشتراكية والتعاونية)

^٥ Virtus C Igbokwe, Nicholas Turner, Obijiofor Aginam (eds), Foreign Direct Investment in Post-Conflict Countries: Opportunities and Challenges (Adonis & Abbey 2010) 301.

^٦ Ibid.

^٧ د. ابو العاد علي ابو العاد النمر، نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، بدون سنة طبع، ص ٢٣ - ٢٤ .

^٨ د. عبد الباقي نعمة عبد الله، نزع الملكية امتياز مقرر للإدارة، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد المجلد الثاني، العدد ١٩٨٧، ص ١٧٠.

^٩ د. أحمد محمد مصطفى نصير، دور الدولة أزاء الاستثمار وتطوره التاريخي، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٦٦٤، وينظر كذلك د. هشام علي صادق، الحماية الدولية للمال الاجنبي، مصدر سابق، ص ١٩.

^{١٠} د. عبد الباقي نعمة عبد الله، مصدر سابق، ص ١٧١.

^{١١} انظر في هذا الصدد حكم محكمة التمييز العراقية ذي الرقم ٣٤٤ / حقوقية ثانية عقار / ٩٧١ في ١٩٧١/٢/٢٣ منشور في النشرة القضائية، ع ١، ص ٢، ١٩٧٢، ص ١٥٣-١٥٤.

^{١٢} د. زكي محمد النجار، مبادئ واحكام القانون الاداري، جامعة الازهر، ١٩٩٤، ص ٥١٨-٥١٩.

^{١٣} د. عبد الباقي نعمة عبد الله، مصدر سابق، ص ١٧٦.

^{١٤} يعرف معهد القانون الدولي، التأميم بأنه عملية تتصل بالسياسة العليا، تقوم بها الدولة من أجل تغيير بنائها الاقتصادي تغييراً كلياً أو جزئياً بحيث تكف يد القطاع الخاص عن بعض المشروعات الصناعية أو الزراعية ذات الأهمية، لتضمها إلى القطاع العام خدمة لمصالح الأمة.

^{١٥} انظر د. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١١٢.

^{١٦} نفس المصدر

^{١٧} Bernardus Henricus Funnekotter and ors v Zimbabwe, Award, 19 April 2009 (ICSID Case No ARB/05/6); Richard J Jr Hunter, 'Property Risks in International Business' (2006) 15 Currents: Int'l Trade L J 23; Andrew M De Neuman, 'Some Economic Aspects of Nationalization' (1951) 16 Law & Contemp Probs 702., Mark A Edwards, 'Nationalization, De-Nationalization, Re-Nationalization: Some Historical and Comparative Perspective' (2009-2010) 30 Pace L Rev 124. P,217.

^{١٨} George III Kahale, 'Characterizing Nationalizations for Purposes of the Foreign Sovereign Immunities Act and the Act of State Doctrine' (1982-1983) 6 Fordham Int'l L J 391.

^{١٩} Mark A Edwards, op. cit. P,217.

^{٢٠} F V García-Amador, 'The Proposed New International Economic Order: A New Approach to the Law Governing Nationalization and Compensation' (1980) 12 Law Am 1.

^{٢١} Janusz Gilas, 'The Problem of the Appropriate Compensation Currency in International Law' (1983) 12 Polish Y B Int'l L 141.

²² Ibid.

²³ د. علي فاضل ، المصادرة بين النظم المشاة ، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة ع ٣٥٧ ، ص ٥٦ ، ١٩٧٤ ، ص ٥٥٦ - ٥٥٩ .
²⁴ نفس المصدر ، ٥٥٩ .

²⁵ Janusz Gilas, op. cit. P,51.

²⁶ Mark A Edwards, op. cit. P,216.

²⁷ Janusz Gilas, op. cit. P,56.

²⁸ Mark A Edwards, op. cit. P,218.

²⁹ Janusz Gilas, op. cit. P,58.

³⁰ القرار مشار اليه في P,223 Mark A Edwards, op. cit.

³¹ Leon E Trakman, 'Foreign Direct Investment: Hazard or Opportunity?' (2009-2010) 41 Geo Wash Int'l L Rev P 11.

³² د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٥٢ .

³³ نفس المصدر، ص ١٥٣ .

³⁴ نفس المصدر .

³⁵ Ndiva Kofele-Kale, 'Host-Nation Regulation and Incentives for Private Foreign Investment: A Comparative Analysis and Commentary' (1990) 15 N C J Int'l L & Com Reg 361. P.18

³⁶ د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٤ .

³⁷ نفس المصدر، ص ١٥٤-١٥٦ .

³⁸ Currents: Int'l Trade L J 23; Andrew M De Neuman, 'Some Economic Aspects of Nationalization' (1951) 16 Law & Contemp Probs. P.702.

³⁹ Ibid.

⁴⁰ F V García-Amador, 'The Proposed New International Economic Order: A New Approach to the Law Governing Nationalization and Compensation' (1980) 12 Law Am .P 11.

⁴¹ Leon E Trakman, op.cit, p 13.

⁴² Janusz Gilas, 'The Problem of the Appropriate Compensation Currency in International Law' (1983) 12 Polish Y B Int'l L, P 141.

⁴³ كان تتخذ الدولة قراراً بمصادرة أموال شركة معينة نتيجة لتقيام بعض الشركاء أو المساهمين بارتكاب أعمال مخالفة لأحكام القانون. استناداً إلى فكرة المسؤولية الجنائية الجماعية للشخص المعنوي، ودونما تفرقة بين الشركاء الذين ارتكبوا العمل غير المشروع، وغيرهم من الشركاء الذين لم يرتكبوا مثل تلك الأعمال. فإذا كان بعض الشركاء لا علاقة له بالعمل غير المشروع في هذا الفرض فإن مصادرة أموالهم دون تعويض تعد عملاً تحكيمياً يتنافى مع القواعد المستقرة في القانون الدولي. انظر د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٥٨ .

⁴⁴ John Murphy, 'Compensation for Nationalization in International Law' (1993) 110 S African L J, P 79.

⁴⁵ لا يمكن إنكار وجود قاعدة في القانون الدولي تقضي بأن مصادرة المصالح الأجنبية في الدولة بدون تعويض يعد عملاً خاطئاً بمقتضى قواعد القانون الدولي.

⁴⁶ من الطرق الأخرى في تقدير التعويض الكافي تقديره على أساس القيمة الدفترية الصافية. وتتسم هذه الطريقة ببساطتها حيث تقدر قيمة الأموال في هذه الحالة بحسب المبالغ الثابتة في دفاتر الشركة أو المشروع المؤم. وقد أنهت اللجنة الوزارية لمنظمة الأوبك والتي شكلت لبحث أساس المشاركة في الامتيازات القائمة والتعويضات ألناجمة عن ذلك إلى الأخذ بهذه الطريقة باعتبارها تحقق التعويض العادل. والجدير بالذكر أن المشرع العراقي قد اعتمد هذا المعيار عند تأميم عمليات نفط البصرة المحدودة بموجب القانون رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٧٥. انظر د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٦٠ .

^{٤٧} نفس المصدر، ١٦٠-١٦١.

⁴⁸ John Murphy, 'Compensation for Nationalization in International Law' (1993) 110 S African L J, P 79.

⁴⁹ يتنح من خلال دراسة بعض حالات التعويض عن التأميم، أنه يمكن أدائه على أقساط سنوية امتدت لعدد قليل من السنين. فقد قامت المكسيك مثلاً بتعويض المواطنين الأمريكيين عن ممتلكاتهم النفطية والزراعية التي قامت بتأميمها بمبلغ تم تسديده على ستة عشر قسطاً سنوياً. كما أبرمت فرنسا وبولندا اتفاقاً قضى بأن تدفع بولندا تعويضاً إلى المواطنين الفرنسيين عن أموالهم التي قامت بتأميمها على أقساط تمتد إلى خمس عشرة سنة. بينما نجد أن الاتفاق المماثل المبرم بين سويسرا وبولندا قد خفض مدة دفع الاقساط إلى ثلاثة عشر سنة. انظر د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٦١.

⁵⁰ Matthew C Porterfield, 'State Practice and the (Purported) Obligation under Customary International Law to Provide Compensation for Regulatory Expropriations' (2011-2012) 37 N C J Int'l L & Com Reg, P 159.

⁵¹ يلاحظ أن الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة ١٩٨٠، أخذت هذا الرأي، انظر المادة رقم (١١) من هذه الاتفاقية.

⁵² والجدير بالذكر أن المشرع العراقي قد اتبع هذا الأسلوب في التعويض عند تأميم شركات التأمين وإعادة التأمين وصناعة الإسمنت والغزل والنسيج بموجب القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤. لمزيد من التفصيل انظر د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٦٢.

⁵³ Frank G Dawson and Burns H Weston, 'Prompt, Adequate and Effective: A Universal Standard of Compensation' (1961-1962) 30 Fordham L Rev. P 727.

⁵⁴ د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤.

⁵⁵ فقد كانت تعويضات بولندا على سبيل المثال لكل من فرنسا وبلجيكا عن أموال مواطنيها التي أمتها، عبارة عن صادرات من الفحم البولندي. أما التعويض الذي حصلت عليه سويسرا عن أموال مواطنيها التي قامت بولندا ويوغوسلافيا بتأميمها، مزيجاً من تعويض نقدي وآخر عيني. حيث تمثل التعويض النقدي في فرنكات سويسرية دفعتها بولندا ويوغوسلافيا، بينما تمثل التعويض العيني في صادرات بولندية ويوغوسلافية إلى سويسرا. د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤.

⁵⁶ F V García-Amador, op.cit, P 27.

⁵⁷ Ibid.

⁵⁸ Anthony Lynch and Peter Ziegler, 'The Amendment of Legislation' (1991) 12 Stat L Rev, P 48.

⁵⁹ Maniruzzaman, 'National Laws Providing for Stability of International Investment Contracts: A Comparative Perspective' (2007) 8 J World Investment & Trade, P 233.

⁶⁰ قد يرتب هذا الشرط آثاراً سلبية عديدة على عاتق الدولة المستقطبة للاستثمار إذ إنه يتعارض في الواقع مع سيادة الدولة وقد يؤدي من جانب آخر إلى بعض المساوئ السياسية فيها. كما أنه قد يلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية لتلك الدولة فعدم خضوع استثمار معين للتعديلات التشريعية التي تطرأ على النظام القانوني للاستثمار في الدولة إنما يحمل في طياته معنى التمييز بين الاستثمارات ألوافدة وهو أمر سلبي يؤثر بصورة أو بأخرى على استقطاب رؤوس الأموال الخارجية. يضاف إلى ما تقدم أن تثبيت النظام القانوني لمشروع استثماري معين يحظى بأهمية خاصة في تنمية اقتصاد الدولة يمكن أن يمتد من حيث التطبيق إلى عدد كبير من المشروعات الأجنبية التي لا تحظى بتلك الأهمية. ويتأتى هذا الاتساع في نطاق شرط الثبات التشريعي من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي قد تتضمنه اتفاقية دولية تكون تلك الدولة طرفاً فيها. فضلاً عن أن هذا الشرط من شأنه أن ييبس روح الشك وعدم الثقة المتبادلة بين الدولة والمستثمر المتعاقد معها، فهو يفسح المجال للاعتقاد بأن الدولة ستلجأ إلى تعديل تشريعها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية ولو كان ذلك على حساب المستثمر. ويرتب على ذلك أن هذا الشرط سيخلق مناخاً نفسياً لا يساعد على تشجيع انتقال رأس المال بين الدول على التقيض تماماً من الغاية التي تسعى إليها الأطراف من وراء تقريره. د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

^{٦١} يلاحظ ان المشرع العراقي في قانون الاستثمار خالف هذا المبدأ من خلال النص على الحظر المطلق لنزع الملكية لكافة المشاريع المضمونة بموجب القانون دون تحديد لنوع المشروع او اهميته، والسبب في هذا التوجه رغبة المشرع في زيادة الضمان لكافة انواع الاستثمارات لجذب اكثر عدد من المشاريع الاستثمارية الى الاسواق العراقية.

⁶² Esa Paasivirta, 'Internationalisation and Stabilisation of Contracts versus State Sovereignty' (1989) 60 BYIL, P 315.

⁶³ Peter D Cameron, 'Stability of Contract in the International Energy Industry' (2009) 27 J Energy & Nat Resources L, P 305.

⁶⁴ Abbas Alnasrawi, The economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010 (Westport, Connecticut London 2010) 145.

⁶⁵ Ryan Frei, 'Extracting Oil from Turmoil: The Iraqi Oil Industry and Its Role as a Promising Future Player in the Global Energy Market' (2004) 4 Rich J Global L & Bus, P 147.

⁶⁶ US Department of State. '2013 Investment Climate Statement-Iraq' (February 2013) <<http://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2013/204661.htm>> accessed 12 Jan 2014.

^{٦٧} ساعد التاريخ السياسي المتقلب في العراق على اضعاف الثقة الاستثمارية والتي تعد الضمانات التشريعية جزء منها. التاريخ المتقلب للعراق الحديث يبدأ في عام ١٩٢١، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانشاء عصبة الأمم، أصبح العراق تحت السلطة الادارية للمملكة المتحدة. في ١٩٣٢ نال العراق استقلاله واصبح دولة ملكية، وشارك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بتأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. العراق تحول الى جمهورية بعد الاطاحة بالحكم الملكي في ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨. ثم قاد حزب البعث انقلابا في عام ١٩٦٣، ليعقبه فترة من الانقلابات والاضطرابات السياسية حتى عام ١٩٦٨، عندما رجع حزب البعث إلى السلطة مرة أخرى. حزب البعث استمر بالحكم لغاية الاطاحة عسكريا به وبرئيسه صدام حسين من قبل التحالف الذي قادته الولايات المتحدة وبريطانيا في ٩ أبريل ٢٠٠٣. انظر

Dobbins James, Occupying Iraq: a history of the Coalition Provisional Authority. (New York, Rand Corporation, 2009) 213.

^{٦٨} أكرم فاضل سعيد، دور قانون الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق (قضية الموقوفات التشريعية والادارية التي تحول دون دخول رؤوس الاموال الاجنبية في الاسواق العراقية)، بحث منشور في مجلة الحقوق الصادرة عن كلية القانون/الجامعة المستنصرية بالعدد ١٠ لسنة ٢٠١٠ (العدد الخاص ببحوث المؤتمر العلمي الثالث)، ٤-٦.

^{٦٩} ان الدراسة التاريخية ليست هدفا جوهريا في هذا الفصل. لكن وفي المقام الأول، الغرض هو معرفة الأسباب والعوامل التي أدت عبر مختلف الأزمنة إلى ازدهار أو انكسار بيئة الاستثمار الاجنبي في العراق. هذه النتيجة بدورها تقدم قاعدة مهمة لتفسير الملامح الحالية لبيئة الاستثمار في العراق. في المقام الثاني، لا يمكن تقديم العلاجات المستقبلية، للاختلالات الحالية، ما لم يتم معرفة المسببات التي حدثت عبر مختلف السنين الماضية. في هذه النقطة، تم التركيز على المرحلة التي سبقت سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣. وذلك لان العديد من قواعد الإطار القانوني للاستثمار الاجنبي العام لا تزال سارية المفعول، كذلك هذه المرحلة كان لها أثرا سينا في بيئة العراق على مختلف الأصعدة القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث خاض العراق ثلاث حروب خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٣، بالإضافة الى الاضطرابات الداخلية والعقوبات الاقتصادية الدولية. محاولات اصلاح الاقتصاد وجذب المستثمرين كانت موجودة، لكنها لم تتناسب مطلقا مع حجم المشكلات، او الطريقة التي وضعت او نفذت.

^{٧٠} الباحث عايد خليف، نظرة على قوانين الاستثمار وأفق إدارة الحالة العراقية، مجلة التشريع والقضاء، مقال متوفر على الرابط HOV.http://tqmag.net/body.asp?field=news_arabic&id=352&page_namper=p3. اخر زيارة للموقع

٢٠١٦/٧/١.

^{٧١} د. أكرم فاضل سعيد، المصدر السابق، ٧.

^{٧٢} نفس المصدر.

^{٧٣} عايد خليف، المصدر السابق.

^{٧٤} نفس المصدر.

⁷⁵ Essam Al Tamimi and Adil Sinjakli, 'Legal Aspects of Setting up Business in Iraq and Iraqi Company Regulations' (1999) 14 Arab L Q, P 320.

⁷⁶ Bart S Fisher, 'Investing in Iraq: Legal and Political Aspects' (2004-2005) 18 Transnat'l Law, P 71.

⁷⁷ David D Caron, 'The Reconstruction of Iraq: Dealing With Debt' (2005) 11 U C Davis J Int'l L & Pol'y, P 123.

⁷⁸ Ryan Frei, 'Extracting Oil from Turmoil: The Iraqi Oil Industry and Its Role as a Promising Future Player in the Global Energy Market' (2004) 4 Rich J Global L & Bus, P 147.

⁷⁹ Essam Al Tamimi and Adil Sinjakli, op.cit, P 321.

⁸⁰ Ryan Frei, 'Extracting Oil from Turmoil: The Iraqi Oil Industry and Its Role as a Promising Future Player in the Global Energy Market' (2004) 4 Rich J Global L & Bus 147.

⁸¹ Rex J Zedalis, The Legal Dimensions of Oil and Gas in Iraq: Current Reality and Future Prospects (Cambridge University Press 2009) xviii.

⁸² US Department of State. '2013 Investment Climate Statement-Iraq' (February 2013) <<http://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2013/204661.htm>> accessed 12 Jan 2016.

⁸³ Saleh Majid, 'Arbitration in Iraq' (2004) 19 Arab L Q, P 267.

⁸⁴ Nicole Marie Crum, 'Liberalization or Economic Colonization: The Legality of the Coalition Provisional Authority's Structural Investment Law Reforms in Post-Conflict Iraq' (2005-2006) 2 S C J Int'l L & Bus 49.

⁸⁵ Alan K Audi, 'Iraq's New Investment Laws and the Standard of Civilization: A Case Study on the Limits of International Law' (2004-2005) 93 Geo L J 335.

⁸⁶ Robert D. Tadlock, 'Occupation Law and Foreign Investment in Iraq: How an Outdated Doctrine Has Become an Obstacle to Occupied Populations' (2004) 39 U S F L Rev 227.

⁸⁷ Nicole Marie Crum, 'Liberalization or Economic Colonization: The Legality of the Coalition Provisional Authority's Structural Investment Law Reforms in Post-Conflict Iraq' (2005-2006) 2 S C J Int'l L & Bus 49.

⁸⁸ Sami Shubber, *The Law of Investment in Iraq* (New York, Brill 2009) 15.

⁸⁹ Ibid.

^{٩٠} والجدير بالذكر أن المشرع العراقي كان قد اصدر القانون رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٧٥ عند تأميم عمليات نفط البصرة المحدودة، وقد اعتمد مبدأ التعويض الفعال أي الحسارة الحقيقية التي لحقت المستثمر جراء عمليات التأميم، حيث نصت المادة (٢) من القانون المذكور على أنه «تؤدي الدولة تعويضاً عما آل إليها من أموال وحقوق وموجودات بموجب المادة (١) من هذا القانون وفقاً لادس التالية أ - تحتسب قيمة الأموال والحقوق والموجودات طبقاً لقيمتها الدفترية الصافية، ويحدد مبلغ التعويض طبقاً لذلك. ب - يحسم من مبلغ التعويض المبالغ اللازمة للوفاء بالضرائب والدفعات التكميلية والرسوم والأجور والطلبات وأي مبالغ أخرى تستحقها الحكومة أو مؤسساتها وكذلك الطلبات المحلية. انظر نص القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨. مشار إليه في مؤلف د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٦٠.

^{٩١} Lake R B and Reitsema D R, 'The Iraqi Nationalization of the Iraq Petroleum Company: Implications for the International Law of Expropriation' (1972) 2 Denv J Int'l L & Pol'y, P 217.

^{٩٢} Ibid.

^{٩٣} جدير بالذكر ان الصياغة القانونية لقانون التأميم لم تلتق العناية الكافية.

^{٩٤} Lake R B and Reitsema D R, op.cit, P 218.

^{٩٥} على سبيل المثال، زارت لجنة الجرد الخاصة بالشركات والمعامل المومة معمل صابون صدر بحتة قرار تأميم، فوجدت أن هذه المعمل شبه يدوية ولا تضم أية معدات تكنولوجية. وأدى ذلك إلى استثنائه من التأميم بقرار لاحق.

^{٩٦} جدير بالذكر ان المشرع العراقي اعتمد هذا الأسلوب أيضاً بشأن تأميم البنوك والمصارف التجارية بموجب القانون رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٦٤. لمزيد من التفصيل انظر د. دريد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص ١٦٢.

^{٩٧} Lake R B and Reitsema D R, op.cit, P 219-220.

^{٩٨} انظر فؤاد عبدالله عزيز، التأمين في العراق: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة التأمين العراقي، العدد بلا، متوفره على هذا الرابط <http://misbahkamal.blogspot.com/2008/07/1.html> اخر موعد للزيارة كان بتاريخ ٥/٣/٢٠١٦

^{٩٩} انظر ص ٢٨ من البحث

^{١٠٠} انظر ص ٢٩ من البحث

¹⁰¹ Sami Shubber, op.cit, P 24.

¹⁰² Ibid.

^{١٠٣} انظر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المادة ١١/ رابعا "التأمين على المشروع الاستثماري لدى اي شركة تأمين وطنية او اجنبية يعتبرها ملائمة"

^{١٠٤} الوكالة الدولية لضمان الاستثمار استرشدت في مساندة للعراق بالإستراتيجية البنك الدولي الخاصة بالعراق والتي تدعو إلى تحقيق نمو واسع النطاق بقيادة القطاع الخاص. كما تبرز المساندة التي تقدمها الوكالة التزامها بمساندة الاستثمار في الدول الهشة والدول التي أكتتها الصراعات.

¹⁰⁵ The Multilateral Investment Guarantee Agency. 'Iraq Membership in MIGA' (2013) <<http://www.miga.org/news/index.cfm?aid=2093>> accessed 29 Jan 201٦ (MIGA, in supporting Iraq, quoted the World Bank strategy on Iraq which calls for a private sector-led large-scale development and growth. The said support indicates MIGA's commitment to fragile and war-torn states) ibid.

^{١٠٦} في ٨ تشرين الأول ٢٠١٠ أعلنت الوكالة عن اول عقد تبرمه لضمان الاستثمار في العراق مع مصنع ببغداد لتصنيع الخامات المستخدمة في صناعة قوارير المشروبات . تقول إسراء بيليتوزو، مديرة مؤسسة قروض التجارة والصناعة المحدودة، أن مساندة الوكالة للاستثمار كان عاملا فعالا في تحويل المشروع إلى واقع.

¹⁰⁷ The Multilateral Investment Guarantee Agency. 'World Bank's MIGA Open for Business in Iraq, Insures First Investment' (2013) <<http://www.miga.org/news/index.cfm?aid=2788>> accessed 5 Feb 201٦.

^{١٠٨} انظر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المادة ١٠/ أولاً : يتمتع المستثمر العراقي أو الأجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون.

¹⁰⁹ Sami Shubber, op.cit, P 102.